الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية

رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: اقتصاد نقدي وبنكي

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

دراسة ميدانية القرض الشعبي الجزائري وكالة المسيلة CPA

من إعداد الطالبة

- عوينة أشواق

تحت إشراف:

- ناجم زينب

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
سراي صالح	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بوضياف – المسيلة –	رئيسا
ناجم زينب	أستاذة محاضر أ	جامعة محمد بوضياف – المسيلة –	مشرفا ومقررا
دخان أمال	أستاذة محاضر أ	جامعة محمد بوضياف – المسيلة –	مناقشا

السنة الجامعية: 2023-2024

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

بسم الله الرحمان الرحيم

" الحمد لله الذي وفقنا وأعاننا على اتمام هذا العمل وعلمنا مالم نكن نعلم

أما بعد"

نتقدم بالشكر الجزيل والتقدير لأستاذ المشرف {ناجم زينب} الذي أكن لها كل الاحترام والتقدير على قبولها الاشراف على هذا البحث، وعن سخائها بإرشاداتها وتوجيهاتها وبنصائحها القيمة وبصبرها عليا.

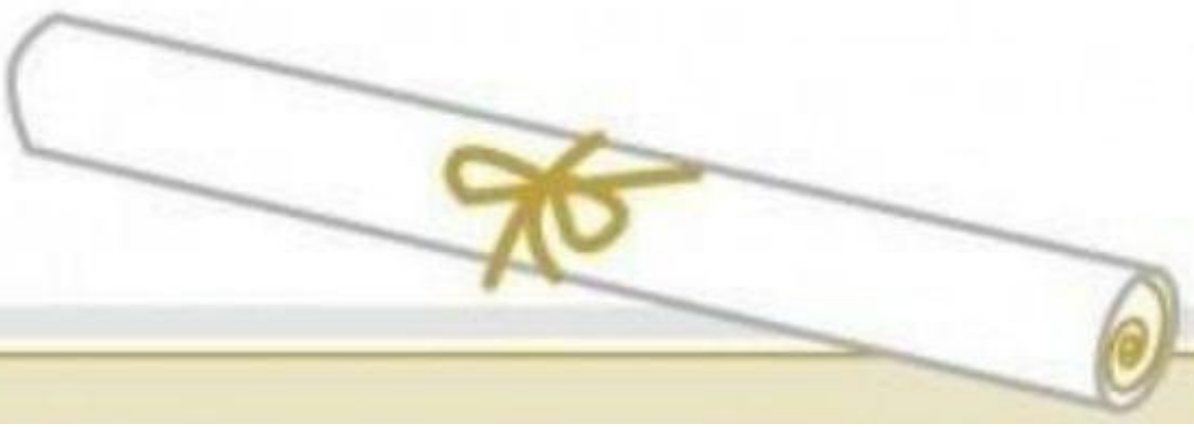

إهداء

انطلاقا من قول المولى عز وجل

بسم الله الرحمان الرحيم

" ربي أوزعني أن أشكر نعمتك"

الى من كانت الداعم الأولى لتحقيق طموحي، الى من ابصرت بها طريق حياتي واعتزازي بذاتي الى القلب الحنون الى من كانت دعواتها تحيطني أهدي تخرجي لكي أمي الحبيبة

أبي الغالي الذي مهد طريق العلم لي الى من أنار دروب علمي بنور لا ينطفئ شكرا على صبرك وعلى حبك الذي استمد منه قوتي، شكرا على كل شيء قدمته لي.

كما لا أنسى اخوتي أيمن وإسلام وحبيبة قلبي أختي إيمان دمتهم لي شيء جميلا لا ينتهي شكرا لكم جميعا.

‘

فهرس المحتويات

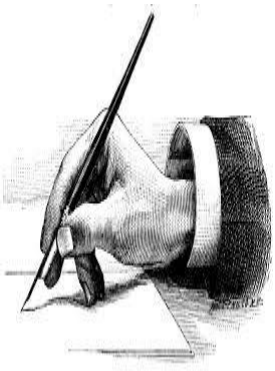

فهرس المحتويات	
التقدير والشكر	
الاهداء	
مقدمة	أ–ج
الفصل الأول: التأصيل النظري للدراسة	
تمهيد	6
المبحث الاول: ماهية البنوك التجارية	7
المطب الاول: تعريف البنوك التجارية	7
المطلب الثاني: أهداف ووظائف البنوك التجارية	8
المطلب الثالث: أنواع ومصادر البنوك التجارية	9
المبحث الثاني: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	13
المطلب الأول : مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	13
المطلب الثاني: خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	14
المطلب الثالث: تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	16
المبحث الثالث: علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	17
المطلب الأول: طرق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	17
المطلب الثاني: استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	18
المطلب الثالث: النماذج الاساسية المحددة لعلاقة البنوك بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	19
خلاصة الفصل الاول	20
الفصل الثاني الدراسة التطبيقية للقرض الشعبي الجزائري وكالة المسيلة CPA	
تمهيد	22
المبحث الأول : تقديم بنك القرض الشعبي الجزائري، أهدافه و مهامه	23
المطلب الأول: تقديم بنك القرض الشعبي الجزائري.	23
المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للوكالة والمصالح الموجودة بها	24
المبحث الثاني: دراسة حالة تطبيقية (طلب قرض استغلال من طرف صيدلي)	32

المطلب الأول : شروط و مكونات ملف طلب قرض استغلال	32
المطلب الثاني : التحليل بواسطة المؤشرات المالية	31
خلاصة الفصل الثاني	42
الخاتمة	44
قائمة الملاحق	

ناج

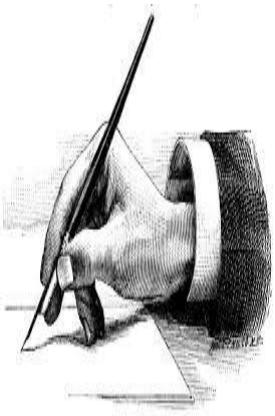

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	الميزانية المالية المقفلة لعناصر الأصول لسنة 2014	33
02	الميزانية المالية المقفلة لعناصر الخصوم لسنة 2014	35
03	الميزانية المالية المقفلة لعناصر الأصول لسنتي 2015-2016	36
04	الميزانية المالية المقفلة لعناصر الخصوم لسنة 2015-2016	37
05	الميزانية المالية المختصرة لعناصر الأصول	38
06	الميزانية المالية المختصرة لعناصر الخصوم	39
07	الميزانية المالية المقلصة لعناصر الأصول.	39
08	الميزانية المالية المقلصة لعناصر الخصوم.	40
09	حساب رأس مال العامل (الوحدة د ج)	41

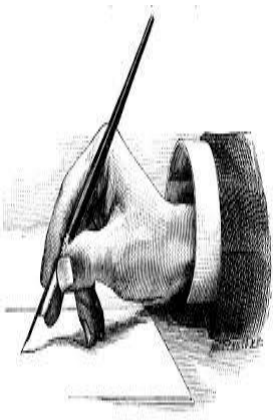

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي للوكالة والمصالح الموجودة بها	26

مـــقـــدمـــة

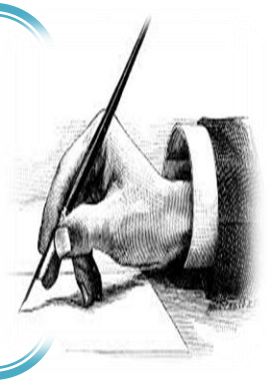

مقدمة

ازداد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معظم اقتصاديات دول العالم مع مطلع التسعينات من القرن الماضي، حيث أصبحت البديل الأقوى أمام العديد من الاقتصاديات، نظرا للدور الأساسي الذي تلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية وخلق مناصب الشغل، إذ يختلف هذا الدور من دولة إلى أخرى وهذا حسب مستوى تطور كل منها، وهذا يعود إلى الخصائص التي تميزها عن المؤسسات الأخرى كصغر الحجم وانخفاض رأس المال، إلا أنها تعاني من العديد من المشاكل والصعوبات خاصة المشاكل التمويلية.

يعد الجانب التمويلي أهم العوائق التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويحد من نموها، فعادة ما تعاني القدرات التمويلية لهذه المؤسسات من قصور على مستوى الموارد المالية الذاتية، وتكون بحاجة إلى موارد إضافية لزيادة مواردها الخاصة وهذا ما يجعلها تلجأ إلى مصادر خارجية، ومن بين تلك المصادر نجد البنوك التجارية ، حيث تلعب هذه الأخيرة دورا أساسيا في تسيير المعاملات في الاقتصاد وفي التأثير على عرض النقود، فهي لاتصل ودائع الأفراد فقط لتقوم بدور الوسيط المالي في نقلها لفوائض القطاعات الاقتصادية التي تحتاجها، فيما يعرف بالوساطة المالية بين وحدات الفائض ووحدات العجز الوظيفة التمويلية) ولكن تقوم هذه النوعية من البنوك بخلق قدر من السيولة في الاقتصاد بتكوينها ودائع وهمية عن طريق خلق التزامات جديدة عليها تساهم في تكوين جانب هام من السيولة النقدية في الاقتصاد فيما يعرف بالنقود المصرفية، إلا أن الحصول على هذه القروض يتوجب توفير ضمانات كافية لتغطية قيمة القرض.

وتعتبر الجزائر من الدول الداعمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإدراكها بأهمية دور هذا القطاع في توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال تطبيق بعض الإجراءات كإصدار قانون النقد والقرض، وإنشاء وزارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإقامة هياكل حكومية لتقديم الدعم المالي لهذه المؤسسات.

1- الإشكالية:

ومما سبق ذكره فإن الإشكالية الرئيسية التي يتمحور حولها البحث هي:

❖ ما هو دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

وللإجابة عن هذا التساؤل الرئيسي تنبثق التساؤلات التالية:

- ما هو دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

- هل البنوك التجارية هي السبب الرئيسي في الرفع من اجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

2- الفرضيات:

بغية الإجابة عن التساؤلات السابقة قمنا بصياغة الفرضيات الاتية:

1) تعتبر البنوك التجارية مصدر الأساسي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
2) البنوك التجارية هي السبب الرئيسي في الرفع من اجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3- أهمية الدراسة

نحاول في إطار الدراسة هذا الموضوع والمتمثل في دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ابراز أهمية البنوك التجارية في كونها الخيار الاستراتيجي لدى الدولة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتوجه نحو تنمية الاقتصاد الوطني في جل القطاعات والتركيز على توجيه الطلبة خريجي الجامعة والاطارات نحو الاعمال الحرة من خلال انشاء مؤسسات خاصة ولعل أهمها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4- أهداف الدراسة:

تسعى من خلال هذه الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية:

- التركيز على البنوك التجارية.
- نشر مختلف المفاهيم والتعاريف التي تتعلق بموضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ابراز دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ألية عمل البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- وجود علاقة تربط البنوك التجاري بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

5- أسباب اختيار الموضوع

ان اختيار الموضوع له أسباب موضوعية وأخرى ذاتية وهي كالتالي:

- الرغبة الشخصية في اختيار هذا الموضوع.
- حب الاستطلاع حول كيفية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- قناعتنا الخاصة بمدى أهمية وحداثة موضوع البنوك التجارية ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الاهتمام الحكومي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

6- منهج الدراسة

نعتمد في معالجة هذا الموضوع على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة:

- الجانب النظري: (المنهج الوصفي التحليلي)
- الاعتماد على جميع البيانات والكتب والمراجع.
- إضافة الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع.
- الجانب التطبيقي (دراسة حالة)
- استخدام مجموعة من أدوات منهجية وهي الملاحظة والمقابلة والمعطيات والاحصائيات المقدمة من طرف البنك.

7- هيكل الدراسة:

تناولنا هذا الموضوع من خلال فصلين:

- الفصل الأول: يتمثل في الشق النظري والذي تطرقنا الى ثلاث مباحث خصصنا أو لا الى ماهية البنوك التجارية أما المبحث الثاني والذي كان تحت عنوان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الفصل الثاني: والذي كان تحت عنوان دراسة حالة البنك القرض الشعبي الجزائري وارتأينا الى مبحثين حيث المبحث الأول تطرقنا فيه الإطار العام للبناء والمبحث الثاني يتمثل في عرض وتحليل نتائج الدراسة.

الفصل الأول

التأصيل النظري للدراسة

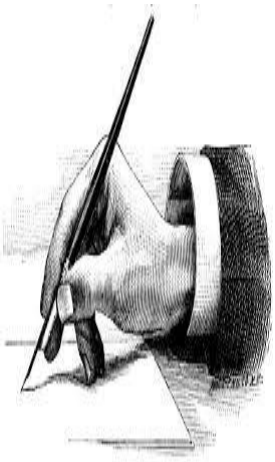

تمهيد

تلعب البنوك دورا كبيرا في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة البنوك التجارية، نتيجة التطور الذي يشهده النظام البنكي من يوم لآخر، الذي أدى إلى زيادة وتنوع الخدمات التي يقدمها، هذه الأخيرة تعود عليه بعوائد وفوائض مالية ضخمة تتزايد بزيادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و أنواعها ، حيث أن نجاح واستمرارية نشاط أي بنك أصبح مرهونا بمدى فاعليته ونجاعته في التحكم والتقليل من المخاطر التي أصبح أمرا حتميا والزاميا على البنوك بغية تحقيق أكبر عائد بأقل درجة من المخاطرة، وذلك من خلال دراسة المشاريع المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قبل تمويلها والتنبؤ بمدى فعاليتها ونجاحها.

حيث أولينا الاهتمام في هذا الفصل على ماهية وأنواع البنوك التجارية وكذا قمنا بالإحاطة الشاملة فيما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية.**
- **المبحث الثاني: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**
- **المبحث الثالث: علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

المبحث الاول: ماهية البنوك التجارية

سنتطرق في هذا المبحث الى اهم مفاهيم حول البنوك التجارية من خلال التعريف بها وبأهم أهدافها ووظائفها كما سنتطرق الى انواعها الى جانب مصادر تمويلها.

المطب الاول: تعريف البنوك التجارية

تعتبر البنوك التجارية أكثر المؤسسات المالية نشاطا على المستوى العالمي منذ القدم، وأكثرها أهمية نظرا للدور الكبير الذي تلعبه والخدمات التي تقدمها.

لقد وردت عدة تعريفات للبنك نذكر منها:

من وجهة النظر الكلاسيكي: تعرف البنوك على أنها مؤسسات تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيستين من العملاء الاولى لديها فائض من الاموال وتحتاج الى الحفاظ عليها وتنميتها، والثاني هي مجموعة من العملاء تحتاج الى أموال لأغراض الاستثمار او الشغل او كلاهما.[1]

أما لتعريف الحديث: هو أن البنوك مجموعة من الوسطاء الماليين الذين يقمون بقبول الودائع وتدفع عند الطلب او لأجال محددة، وتزاول عمليات التمويل الداخلي الخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية وسياسة الدولة ودعم الاستثمار المالي في الداخل والخارج بما يساهم في انشاء المشروعات، وما يتطلب من عمليات بنكية وتجارية ومالية وفقا لأوضاع التي يقررها البنك المركزي.[2]

كما تعرف البنوك التجارية على انها المؤسسات التي تخصص في تلقي الودائع ومنح القروض بجانب تقديم مجموعة اخرى من الخدمات المكملة مثل شراء او بيع الاوراق تجارية وتحصيل كيوناتها، وتحصيل الاوراق التجارية وخصم الكمبيالات وقبولها وشراء وبيع العملة الاجنبية وفتح اعتمادات مستندية واصدار خطابات الضمان وتأجير الخزائن الحديدية.... الخ.

[1] عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2002-2003، ص12.

[2] اياد منصور حسن، ادارة العمليات البنية والنقدية، دار ابن النفيس للنشر والتوزيع، عمان، ص23.

المطلب الثاني: أهداف ووظائف البنوك التجارية

سنتطرق من خلل هذا المطلب الى اهداف البنوك التجارية الرئيسية التي تريد الوصول اليها بالإضافة الى أهم وظائف التي تقوم بها.

أولا: أهداف البنوك التجارية

يقوم العمل البنكي على ثلاثة أهداف هامة تميز البنوك التجارية من غيرها من مؤسسات الاعمال هذه الاسس تكتسي أهميتها من خلال تأثيرها الملموس على تشكيل السياسات الخاصة بالأنشطة الرئيسية التي تمارسها البنوك التجارية المتمثلة في قبول الودائع وتقدي القروض، تتمثل هذه الاهداف فيمايلي:[1]

1-الربحية: يسعى البنك كأي من المؤسسات الاخرى الى تحيق أكبر ربح ممكن لإرضاء المساهمين، وهو ناتج عن الفرق ين الايرادات الاجمالية والنفقات الكلية للبنك وتحق ايرادات البنك نتيجة لعمليات الاقراض والاستثمار التي يقوم بها البنك تظير خدماته المختلفة، اضافة الى الارباح الرأسمالية التي قد تنتج عن ارتفاع القيم السوقية لبعض أصول البنك، أما نفقاته فتتمثل في النفقات الادارية والتشغيلية والفوائد التي يدفعها البنك على الودائع اضافة الى الخسائر الرأسمالية التي تلح به والقروض التي قد يعجز البنك عن استردادها لهذا وحتى يتمكن البنك من تحقيق مبدأ الربحية لابد من تقليل نفقاته الى ادنى حد ممكن لتحقيق أكبر ايراد ممكن.

2-السيولة: وهي تمثل مقدرة البنك على الاحتفاظ في أي وقت بتوازن بين المبالغ المودعة والمبالغ المسحوبة، بمعنى ان يكون على استعداد لتلبية طلب السحب في أي وقت، باعتبار ان الجانب الاكبر من موارده تتمثل في ودائع تستحق عند الطلب، فتقض السيولة سوف يؤدي الى الدخول في وضعية الخطر، وعدم قدرة على تلبية طلبات السحب تعني الافلاس، لهذا يستوجب عليه عدم تأجيل سداد المستحقات، فمجرد اشاعة عن عدم توفير السيولة تكفي لدفعهم لسحب ودائعهم و ما يعرضه لإفلاس، لهذا على البنك ان يؤمن نفسه من خطر السيولة وان لا يغامر بتوظيف كل أمواله لتحقيق الربح فقط وانما عليه ترك جزء منها لمواجهة طلبات الحب المفاجئة.

3-الامان: يتسم راس المال البنك التجاري بأنه صغير نسبا، اذا لا تزيد نسبته الى صافي الأصول عن 10% عادة وهذا لا يعني صغر حافة الامان بالنسبة للمودعين، الذين يعتمد البنك على اموالهم كمصدر

[1] سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، الاردن، عمان، 2009، ص20.

للاستثمار فالبنك لايستطيع ان يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال، فإذا ازدادت الخسائر ن ذلك فقد تلتهم جزءا من اموال المودعين والنتيجة هي افلاس البنك.

ثانيا: وظائف البنوك التجارية

لاشك أن قيام أي بنك تجاري يعني قيامه مجموعة من الخدمات البنكية لعملائه، بالاضافة الى دوره في دعم الاقتصاد الوطني والمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية، لتحقيق هذه الاهداف لابد للمصرف من تأدية مجموعة من الوظائف أهمها:[1]

1– قبول الودائع والمدخرات من الافراد والمؤسسات في شكل حسابات جارية أو ودائع لأجل، تم اقراض جزء منها للمشروعات والافراد بقروض قصيرة الاجل وضمانات معينة، للحصول على عائد مناسب من هذه العملية.
2– شراء وبيع الاوراق المالية وتحصيل كوبونات لحساب العلاء، واصدار خطابات الضمان للعملاء وكذلك فتح الاعتمادات المستندية لتسهيل عملية الاستيراد والتصدير.
3– تحصيل الاوراق التجارية نيابة عن العملاء والمسحوبة على عملاء داخل البنك او خارجه، وعلى بنوك محلية او خارجية، وكذلك خصم الاوراق التجارية من العملاء الذين يتمتعون بمقدرة ائتمانية جيدة.
4– المساهمة في انشاء المشاريع الاقتصادية ا دعمها ماليا وكذلك تنمية المدخرات والاستثمارات المالية لخدمة الاقتصاد الوطني.
5– تسجيل العمليات المالية للعملاء الخاصة بتقييم الخدمات المصرفية لهم.

[1] اسماعيل ابراهيم عبد الباقي، ادارة البنوك التجارية، ط1، دار غيداء للنشر التوزيع، الاردن، 2015، ص16.

المطلب الثالث: أنواع ومصادر البنوك التجارية

سنتطرق في هذا المطلب الى انواع البنوك التجارية وكذلك مختلف مصادره.[1]

أولا: أنواع البنوك التجارية

أ–حيث نشاطها ومدى تغطيتها للمناطق الجغرافية:

1–البنوك التجارية لعامة: ويقصد بها البنو التي يقع مركزها الرئيسي في العاصمة او في احدى المدن الكبرى، وتباشر نشاطها من خلال فروع او مكاتب على مستوى الدلة او خارجها وتكره هذه البنوك بكافة الاعمال التقليدية للبنوك التجارية وتمنح الائتمان قصير ومتوسط الجل، كذلك فهي تباشر كافة مجالات الصرف الاجنبي وتمويل التجارة الخارجية.

2–البنوك التجارية المحلية: ويقصد بها تلك البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محدودة نسبية مثل محافظة معينة او مدينة او ولاية او اقليم محدد ويقع المركز الرئيسي للبنك والفروع في هذه المنطقة المحددة وتتميز بصغر حجمها كذلك فهي ترتبط بالبيئة المحيطة بها وينعكس ذلك على مجموعة لخدمات المصرفية التي تقوم بتقديمها.

ب– من حيث حجم النشاط:

1–بنوك الجملة: ويقصد بتلك البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء والمنشأة الكبرى.

2–بنوك التجزئة: وهي عكس النوع السابق حيث تتعامل مع صغار العملاء والمنشأة الصغرى لكنها تسعى لاجتذاب أكبر عدد منهم وتتميز هذه البنوك بما يتميز به تجار التجزئة فهي.

ج–من حيث عدد الفروع:

1– البنوك ذات الفروع: وهي بنوك تتخذ في الغالب على شكل الشركات المساهمة كشكلاء قانونيا لها فروع متعددة تغطي أغلب انحاء الدولة ولاسيما أماكن العامة، وتتبع اللامركزية في تسير امورها حيث يترك للفرع تدبير شؤونه فلايرجع للمركز الرئيسي للنبلاء الا فيما يتعلق بالأمور العامة التي تنص عليها في لائحة البنك وبطبيعة الامور فإن مركز الرئيسي يضع السياسة العامة التي تعتدي بها الفروع.

---

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي، ادارة البنوك، ط1، دار لمناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص31–33.

2- بنوك السلاسل: وهي عبارة عن سلسلة من البنوك نشأة نتيجة لنمو حجم البنوك التجارية وزيادة حجم نشطها واتساع نطاق اعمالها وتتكون السلسلة من عدة فروع منفصلة عن بعضها إراديا، ولكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد يقوم برسم السياسات العامة التي تلتزم مختلف وحدات السلسلة بما كذلك فهو ينسق بين الوحدات وبعضها ولايوجد هذا النوع من البنوك التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية.

3- بنوك المجموعات: وهي تأخذ شكل شركة قابضة تدير مجموعة من الشركات التابعة التي تعمل في النشاط المصرفي، حيث تقوم الشركة القابضة بالإشراف على الشركات التابعة وتضع لها السياسات العامة بيتما تترك لها تنفيذ هذه السياسات بشكل لامركزي وتأخذ هذه البنوك طابعا احتكاريا ولقد انتشرت هذه البنوك الغربية والولايات المتحدة الامريكية.

4- البنوك الفردية: تقوم هذ البنوك على ما يتمتع اصحابها من ثقة، وبطبيعة الحال فإنها منشأة فردية تكون محدودة رأس المال، ولذلك فهي سوف تتعامل في المجالات قصيرة الاجل ثم توظيف الاموال في الاوراق المالية والاوراق التجارية المخصوصة وغير ذلك من الاصول عالية السيولة والتي يمكن تحويلها الى نقود بسرعة وبدون خسائر.

5- البنوك المحلية: وهي بنوك تغطي منطقة جغرافية محددة كمدينة او محافظة او ولاية وتخضع هذه البنوك للقوانين الخاصة بالمنطقة التي تعمل بها، لذلك فهي تتفاعل مع البيئة التي توجد بها وتعمل على تقديم الخدمات المصرفية التي تناسبها.

ثانيا: مصادر تمويل البنوك التجارية

تحصل البنوك التجارية على اوالها من خلال نوعين اساسين من مصرها وهما:[1]

1- المصادر الداخلية: تشمل هذه المصادر على الاموال الي يتأسس بها البنك، بالإضافة الى ما يستطيع البنك توليده من خلال نشاطاته وتقسم الى:

أ- راس المال المدفوع: أي راس المال الذي يدفعه الملاك والمساهمون عند انشاء البنك، والذي يدفعوه ايضا عند التفكير بزيادة راس المال ويعتبر هذا الجزء من اموال البنك ذو اهمية بالغة من اجل الحصول على ثقة الجمهور والمودعين ان هذا الجزء من راس المال البنك يشكل ضمانا للمودعين، وهو ضروري

---

[1] قد حنان، دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية، م\كرة ضمن تخرج لاستكمال متطلبات شهادة الماستر الأكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016-2017، ص12-13

لبداية عمل البنك، كما انه يعكس قوة المركز المالي للبنك، كما تجدر الاشارة الى ضرورة عدم المبالغة بهذا الجزء من راس المال لان ذلك يمكن ان يؤثر سلبا على معدل العائد الاستثماري.

ب– الارباح المحتجزة: وهي على شكل التالي:

- الاحتياطي: وهي المبالغ التي تقطع من الارباح وقد تكون هذه الاحتياطات اختيارية من اجل تدعيم المركز المالي للبنك ومقابلة الخسائر المتوقة في بعض الاصول، او قد تكون اجبارية بمقتضى القانون الذي تأسس والتعليمات التي يصدرها البنك المركزي.
- المخصصات: التي يشكلها البنك من صافي الرب، والتي يبقيها البنك من اجل اعادة استثمارها او زيادة رأس المال البنك وتوسيعه.

2– المصادر الخارجية: وهي تلك الموارد التي يكون مصدرها خارج البنك وتشمل اساسا:[1]

أ– الودائع: وهي من اهم موارد البنوك، حيث تشكل في الظروف العادية نسبة هامة من اجمالي موارد البنك وهي على عدة انواع وكل نوع يتفرح بخصائص معينة تميزه عن الانواع الاخرى وهي:

- ودائع جارية
- ودائع لأجل.
- ودائع بالإشعار.
- ودائع التوفير.

ب– القروض: هي مصادر أموال البنوك الجارية نجد الاقتراض، والذي يتميز من مختلف المؤسسات خاصة منها:

- البنك المركزي.
- المؤسسات المالية والنقدية سواء كانت وطنية او اجنبية.

فقد يحتاج البنك التجاري في ظروف معينة أي سيولة مما يضطره الى اللجوء الاقتراض لمواجهة مثل هذه الظروف كان يقع في ازمة سيولة نتيجة تقدم عدد كبير من المودعين لسحب ودائعهم مما يلجأ الى الاقتراض لمواجهة طلبات السحب..... الخ.

[1] للهول عب المجيد مراد، مداح هشام، معايير منح القروض الاستغلال في البنوك التجارية، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلو الاقتصادية، جامعة يحي فارس، 2021–2022، ص9–10.

المبحث الثاني: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أهم ركائز التنمية الاقتصادية لمختلف دول العالم والنامية والمتقدمة على حد سواء حيث تشير معظم الدراسات والاحصائيات أن العديد من هذه الدول توجه اهتماما كبير بها.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يختلف مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مكان للأخر وخاصة إذا ما تم قياس المشروعات إلى بعضها البعض، فمشروع صغير في قطاع إنتاجي منظور يمكن ان يسمى مشروعا كبيرا أو متوسطا في قطاع إنتاج غير منظور والعكس.

قبل تأسيس الاتحاد الأوروبي كانت فرنسا تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استنادا للقانون الصادر في 4 فيفري1959 بأنها كل المؤسسات التي توظف أقل من 500 عامل ورأس مالها لا يتجاوز مليون فرنك، أما بعد انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي فإنها تبنت هذه الأخيرة، إلا أن فرنسا تفرق بين المؤسسات الصناعية والخدمية من حيث حجم العمالة، حيث ان المؤسسات الصناعية والخدمية التي يتراوح عدد العمال فيها ما بين 10 و49 عامل فهي صغيرة، بينما التي يفوق عدد العمال فيها 499 فهي متوسطة ، أما المؤسسات الخدمية التي عدد عمالها ما بين 5 و 19 عامل فهي صغيرة ، والتي يفوق عدد العمال بها 19 عامل ليصل الى 199 عامل فهي مؤسسات خدمية متوسطة.[1]

الجزائر كغيرها من الدول النامية لم تتبنى تعريفا رسميا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولكنها حاولت ذلك، إلا أن هذه المحاولات كانت غير قادرة على تحديد تعريف دقيق لها، حيث لم تضع الحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلى غاية الألفية الثالثة، حيث أصدرت وزارة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة سنة2001 القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18، والذي أبدت من خلال الجزائر نيتها الجدية في الاهتمام بهذا القطاع.

[1]طلعي عماد، دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، محاسبة ومالية، جامعة محمد بوضياف، 2022-2023، ص18-19.

فتعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات تشغل من 01 إلى 250 شخص، لا يتجاوز رقم أعمالها 02 مليار دينار أولا بتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار وتستوفى معايير الاستقلالية.

كما تعرف المؤسسة المتوسطة أنها مؤسسة تشغل ما بين 50 الى 250 شخص ويكون رقم اعمالها ما بين 200 مليون الى 02 مليار دينار أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100 الى 500 مليون دينار.

أما المؤسسة الصغيرة فهي مؤسسة تشغل ما بين 10 الى 49 شخص، لا يتجاوز رقم اعمالها السنوي 200 مليون دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دينار.

تعرف المؤسسة المصغرة أنها مؤسسة تشغل من علم الى 09 عمال وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار او لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 ملايين دينار.

المطلب الثاني: خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص والمميزات التي تجعلها كأداة فعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أولا: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- استقلال الأداء حيث أن صاحب المشروع عادة ما يكون هو مدير المشروع.[1]
- انخفاض الحجم المطلق لرأس المال اللازم للإنشاء المشروعات الصغيرة، وذلك في ظل تدني حجم المدخرات لهؤلاء المستثمرين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- الاعتماد على الموارد المحلية الأولية، مما يساهم في خفض الكلفة الإنتاجية وبالتالي يؤدي الى انخفاض مستويات معامل رأس/ العمل.
- يتميز المشروع الصغير بالجمع بين الإدارة والملكية أفرادا وشركاء.
- تتميز بسهولة التكيف وإمكانية التطور والتحديث.

[1] تركي نجيب، دور البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، 2012، ص47-48.

- دعم التكامل مع الصناعات الكبيرة حيث تكون الصناعات الصغيرة مغذية او مكملة او خدمة لهذه الصناعات.
- تلبية جزء من احتياجات السوق المحلي خاصة من السلع التي يمكن أن تنتجها بشكل اقتصادي ومقبول.
- احتياجاتها من المعدات والآلات ومستلزمات الإنتاج بسيطة نسبيا.
- صغر حجم المشروع مقارنة بالمشروع الكبير.
- انخفاض حجم الإنتاج.
- قلة العاملين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المرونة والمقدرة على الانتشار نظرا لقدرتها على التكييف مع مختلف الظروف.
- تكلفة خلق فرص العمل فيها متدنية مقارنة بتكلفتها في الصناعات الكبيرة.

ثانيا: مميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من بين مميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:[1]

- سهولة التأسيس: تتميز مثل هذه المشاريع بالسهولة وقلة التكاليف الانشاء ما على المالكين الا الحصول على الموافقات الرسمية لبدء العمل فهي لا تحتاج الى رؤوس أموال كثيرة فهي تعتمد أساسا على جلب وتفعيل مدخرات الافراد للإقامة مشاريع صغيرة في قطاعات متعددة النشاط الاقتصادي.
- مستوى متدني من التقنية ومن الكفاءة البشرية المطلوبة: تتميز هذه المؤسسات بعدم حاجاتها الكبيرة للتدريب والتكوين وهذا نتيجة اعتمادها على اسلوب التدريب أثناء العمل بالإضافة الى عدم استخدامها لتقنيات انتاج معقدة
- هيكل تنظيمي بسيط: يتميز الهيكل التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهيكلة بسيطة وأقل تعقيدا من المؤسسات الكبيرة ففي الاولى القرار يتخذ من طرق المالك المسير وعلى هذ الاساس القرار يتخذ بسرعة على المؤسسات الكبيرة حيث مجموعة كبيرة من المشاركين يتشاورون قبل اتخاذ القرار النهائي وتطبيقه، ففي الاقتصاد ميزته التنافس الشديد والمنافسة فيه لانقاس بالحجم بل بالسرعة في اتخاذ

[1] عبد الغفور عبد السلام، رياض الحلبي، حازم شحادة، ادارة المشروعات الصغيرة، ط1، دار صغاء للنشر والتوزيع، عماد الاردن، 2001، ص67.

القرارات وتحمل النتائج ورد فعل سريع على التغييرات والمستجدات الحادثة التي تعزز مسيرة واستمرارية المؤسسة.[1]

- التركيز على اقتصاد السوق: ويتم من خلاله خلق الميزة التنافسية وهذا لقدرة المؤسسات على التجديد والابتكار في مجال التكنولوجيا الجديدة.

المطلب الثالث: تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ويتم تصنيفها وفق عدة معايير نذكر منها الاهم وهي تصنف على أساس:[2]

أولا: التوجه: وينقسم الى:

1–مؤسسة عائلية: عادة ما تكون مقرها المنزل، اليد العاملة هي الاسرة ولها انتاج محدود.

2–مؤسسة تقليدية: تشبه سابقتها الا انه يتم استخدام أجير يكون العمل في مكان مستقل عن المنزل في محل مثلا.

ثانيا: طبيعة النشاط

1–قطاع أولي: أي الزراعة يضم مجموعة المؤسسات التي تستخدم كعنصر أساسي أحد عوامل الطبيعة كالزراعة، الصيد، واستخراج الخامات.

2–قطاع ثاني: أي الصناعة يشمل المؤسسات العاملة في ميدان تحويل وانتاج السلع.

ثالثا: تنظيم العمل

1–المؤسسات الغير مصنعة: هي المؤسسات التي لا تعتمد إطار عمل هيكل ولتحديد دقيق للمناصب العمل وتتميز بتداخل مستويات التنفيذ والتخطيط فيها.

2–المؤسسات المصنعة: تتميز بتعقيد العمليات وتعتيم العمل واستعمال الاساليب الحديثة في التسيير.

[1] نسيبة حسيني، رأس المال المخاطر كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ضمن متطلبات نيل درجة الماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة العربي بن ميدي، 012-2013، ص20.

[2] طلحي عماد، دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، م\كبة ضمن متطلبات يل شهادة الماستر، قسم محاسبة ومالية، جامعة محمد بوضياف، 2022-2023، ص19-20

المبحث الثالث: علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سنحاول في هدا المبحث ابراز العلاقة التي تربط بين البنوك التجارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الأول: طرق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر البنوك التجارية كممول ريسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودلك امام غياب مؤسسات انتمائية متخصصة وصعف السوق المالي حيث تتدخل من خلالها لتوفير تشكيلة مختلفة من القروض صنفت حسب طبيعة النشاط الممول الى قروض الاستغلال وقروض الاستثمار.[1]

أولا: قروض الاستغلال

نشاطات الاستغلال هي كل العمليات التي تقوم بها المؤسسات في الفترة القصيرة والتي لا تتعدى غي الغالب 12 شهرا.

- **القروض العامة: سميت بالقروض العامة لكونها موجهة لتمويل الاصول المتداولة بصفة اجمالية وليست موجهة لتمويل أصل بعينه.**

أ- تسهيلات الصندوق: هي عبارة عن قروض معطاة لتحقيق صعوبات السيولة المؤقتة.

ب- المكشوف: وهو عبارة عن قرض بنكي لفائدة الزبون الذي يسجل نقصا في الخزينة ناجم عن عدم كفاية رأس المال العامل.

ج- قرض الموسم: هي نوع خاص من القروض البنكية، تنشأ عندما يقوم البنك بتمويل نشاط موسمي لاحد زبائنه.

د- قروض الربط: وعبارة عن قرض يمنح الى الزبون لمواجهة الحاجة الى السيولة لتمويل عملية مالية اي الغالب، تحققها شبه مؤكد ولكنه مؤجل فقد لأسباب خارجية.

[1] خيسي محمد عبد الناصر، مالك سعي، مساهمة البنوك التجارية في تمويل المؤسسات. الصغيرة والتوسط، م\كرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد دراية، 2018-2019، ص13-14.

ثانيا: قروض الاستثمار

في الحقيقة نشاطات الاستثمار في تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة:

أ- قروض متوسطة الاجل: توجه القروض متوسطة الاجل لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمر استعمالها 7 سنوات مثل الآلات والمعدات ووسائل النقل وتجهيزات الانتاج بصفة عامة.

ب- قروض طويلة الاجل: القروض الموجهة لهذا النوع من الاستثمارات تفوق في الغالب 7سنوات، ويمكن ان تمتد احيانا الى غاية 20 سنة وهي توجه لتمويل نوع خاص من الاستثمارات مثل الحصول على عقارات.

المطلب الثاني: استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد دعت الضرورة بالنسبة للبنوك في إطار سعيها المتواصل للتدعيم قدراتها التنافسية ومواجهة التحديات عصر العولمة ان تسعى الى تقديم خدمات تمويلية مبتكرة من خلال تنويع مجالات توظيف مواردها على اسس تتماشى مع احتياجات العملاء المتعددة.

ولقد شكل زيادة التوسع في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة احد اهم الميادين التي تعد مجالا خصبا لتطوير النشاط التمويلي للبنوك، باعتبار ان هذا القطاع من المؤسسات يشكل غالبية النسيج المؤسساتي في اغلب الدول، وحتى تكون استراتيجية البنك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر فعالية فإنها تتطلب توافر متطلبات التالية:[1]

- **تكييف المستويات الادارية الخاصة بالدراسات واتخاذ القرارات لتحقيق الكفاءة والفعالية وذلك بالاهتمام ب:**
  - ✓ **توفير ادوات ودعائم تسيير القروض.**
  - ✓ **تطوير وتنمية القدرات الادارية على تحليل خطر تقديم القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**
  - ✓ **اعداد السياسة الاقراضية للبنك بما يتماشى والاهداف المسطرة.**
  - ✓ **العمل على توزيع الخطر الائتماني على مختلف النشاطات الاقتصادية.**

[1] نفس المرجع السابق، ص14-15.

- ✓ الحث على انشاء مؤسسات رأسمال المخاطر ومؤسسات التمويل الايجاري من أجل تغطية نقص مستوى التمويل الذاتي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- – المرافقة والمساعدة الدائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة في الميادين التالية:
- ✓ الدخول في مشاريع التعاون والشراكة.
- ✓ اعادة هيكلة والخروج من مراحل الخطر.
- ✓ مرافقة اصحاب المؤسسات في عمليات التصدير والدخول للأسواق الاجنبية.
- ✓ الدخول الى الاسواق المالية.
- ✓ التعاون والتنسيق مع الهيئات الحكومية المتخصصة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتوفير المعلومات الضرورية حول هذه المؤسسات.

المطلب الثالث: النماذج الاساسية المحددة لعلاقة البنوك بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لتحديد علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هناك نموذجين اساسين سنتطرق لها في هذا المطلب وهما:[1]

أ- النموذج الامريكي: من خصائص هذا النموذج ان تلك العلاقة التي تربط البنك التجاري بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة تتماز بما يلي:

- كل عملية قرض تتشكل بواسطة عقد مستقل بين البنك والمؤسسة.
- يتدارك البنك خطر التمويل عن طريق القيام بدراسات تسمح له بمقارنة اداء المؤسسة المالية لتمويل مع المؤسسات النموذجية.
- يتم تسيير القرض خطر القرض عبر مجموعة من الشروط التعاقدية التي تضمن للبنك استرجاع امواله في حالة عدم قدرة المؤسسة على تسديد ديونها.
- من أكثر الدول التي تستعمل هذا النموذج هي الولايات المتحدة الامريكية.

ب- النموذج الالماني: تتميز العلاقة التي تربط البنك بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة هذا النموذج بالخصائص التالية:

- تحدد العلاقة بين البنك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اساس الشراكة المالية.

---

[1] نفس المرجع السابق، ص15-16.

- تتطلب عملية تدارك البنك للخطر الشراكة المالية المعرفة المعمقة للمؤسسات.
- يتم تسيير خطر القرض عبر تدخل البنك التجاري في حالة وجود مشاكل في المؤسسة.
- يتم التقليل من الاثار المحتملة لخطر القروض على مستوى المودعين عبر قيام البنك بالمتابعة والمراقبة المستمرة وتحقيق تبادل المعلومات بين البنك التجاري والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للوصول الى بناء علاقة تتميز بالثقة والشفافية.

خلاصة الفصل الاول

لقد تطرقنا في هذا الفصل الى دراسة أهم الاسس المتعلقة بالبنوك التجارية والمؤسسات المتوسطة والصغيرة، كما قمنا بتناول عموميات حول هذا الاخير، فهي تتميز بصغر حجمها وسهولة تأسيسها وبساطة تنظيمها وانخفاض رأس مالها وصولا الى تصنيفاتها الثلاثة، وبما أن التمويل هو الرابط بين البنوك والمؤسسات قمنا بذكر العلاقة التي تربط بينهم فالبنوك التجارية أهم قناة لتمويل التنمية والنهوض بمختلف النشاطات الاقتصادية.

الفصل الثاني

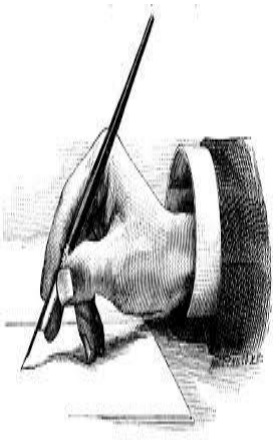

الدراسة التطبيقية للقرض الشعبي الجزائري وكالة المسيلة CPA

تمهيد:

بعد التطرق إلى مفهوم البنوك والتحليل المالي في مجال تطوري سوف نعطي له مثال تطبيقي وذلك من أجل الحصول على معرفة أوضح في المجال التطبيقي.

حيث تقوم في هذا البنك بدراسة حالة قرض استغلالي.

في بنك القرض الشعبي الجزائري وذلك للتأكد من جانبنا التطبيقي وتوصلنا من خلال دراستنا في هذا البنك إلى معرفة مجموعة من وظائف البنك من بين هذه الوظائف نجد ان البنك يقدم الخدمات خزائنية وذلك بالتمويل طويل وقصير ومتوسط الأجل، وتناولنا في هذا الفصل مجموعة من المباحث، اين تطرقنا إلى دراسة مهام وأهداف هذا البنك.

المبحث الأول: تقديم بنك القرض الشعبي الجزائري، أهدافه ومهامه.

يهدف بنك القرض الشعبي الجزائري في ولاية المسيلة إلى تقديم الدعم المالي والاقتصادي للمزارعين والفلاحين والمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الريف والمدن، وتشجيع النمو الاقتصادي والتنمية في الجزائر. تقوم الوكالة بتوفير الخدمات المصرفية والمالية لجميع العملاء الذين يرغبون في الحصول علي تمويل لمشاريعهم وتحسين أعمالهم وتوسيع نطاق أعمالهم.

المطلب الأول: تقديم بنك القرض الشعبي الجزائري.

أنشأ القرض الشعبي الجزائري بتاريخ 29ديسمبر 1966، مقره الرئيسي بشارع العقيد عميروش، بالجزائر العاصمة، برأس مال قدره 150 مليون دينار جزائري ليخلف المصارف الشعبية العديدة التي كانت متواجدة قبل عام 1966 وهذه المصارف هي:

- ✓ **البنك الشعبي التجاري والصناعي لوهران.**
- ✓ **البنك التجاري والصناعي للجزائر.**
- ✓ **البنك الجهوي التجاري والصناعي لعنابة.**
- ✓ **البنك الجهوي للقرض الشعبي الجزائري.**

وتم تدعيمه بعد ذلك بضم اليه البنك الجزائري المصرفي في 1986/01/01، وضم كذلك الشركة المريسية للبنوك في 1968/05/30، الشركة الفرنسية للتسليف و البنك عام 1971، و للبنك تسع وحدات جهوية (تقسيم 1983)، أما فروعه ففقد بلغت 114 فرع (وكالة) في بداية 1985، لتتقلص فيما بعد الى 78 وكالة وذلك بعد تأسيس بنك التنمية المحلية (BDL)، وبلغ رأس ماله عام (1966) 15مليون دينار جزائري، وفي سنة 1983 بلغ ما يعادل 800 مليون دينار جزائري، وفي سنة 1992 بلغ 5.6 مليار دينار جزائري، أما سنة 1994 وصل نحو 9.31 مليار دينار جزائري، وفي 1996 كان قد وصل الى 13.6 مليار دينار جزائري، و في سنة 2000 بلغ 21.6 مليار دينار جزائري، و في سنة 2006 ارتفع الى 29.3 مليار دينار جزائري، و في الأخير وسنة 2010 بلغ رأس مال القرض الشعبي الجزائري الى 48 مليار دينار جزائري.

وفي نهاية 2014/12/31 القرض الشعبي الجزائري، اصبحت شبكته تمتد حول جميع انحاء الوطن والذي يتضمن 140 وكالة مجهزة إعلاميا و15 مديرية جهوية، فسلسلة منتجات وخدمات البنك تسمح

بالاستجابة لاحتياطات عدد كبير من الزبائن والمؤسسات ويبلغ عدد موظفيه حاليا ما يقارب 15500 عامل وفيهم 3875 إطار، ويتبع البنك سياسة التكوين المستمر وترقية الموظفين الذين يعملون على مستوى الشبكات الى موظفين على مستوى الهيكل المركزي للبنك، وهذا من أجل رفع عدد اطارات البنك.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للوكالة والمصالح الموجودة بها:

أنشأت وكالة المسيلة للقرض الشعبي الجزائري في سنة 1973، مقرها في المركز التجاري بالمسيلة، يشغل القرض الشعبي الجزائري 23 عامل دائم والباقي هم عبارة عن عمال متكونين مرسلين من المعاهد المتخصصة في الولاية، وهذا من اجل تحسين مستوى الإطارات داخل البنك.

ويعتبر مدير الوكالة أن الرقابة الداخلية للبنك دور كبير في رفع فعالية الوكالة من ناحية الهيكلة أو نظام العمل، بالإضافة الى الإجراءات والوسائل المستخدمة من بينها مراقبة الإعلام الآلي الذي هو متواجد في كل مصالح الوكالة، كذلك الأجهزة الحديثة لحاسبات النقود، حيث تم تزويد الوكالة بهذه الأجهزة سنة 1997.

الشكل رقم (1): الهيكل التنظيمي للوكالة والمصالح الموجودة بها

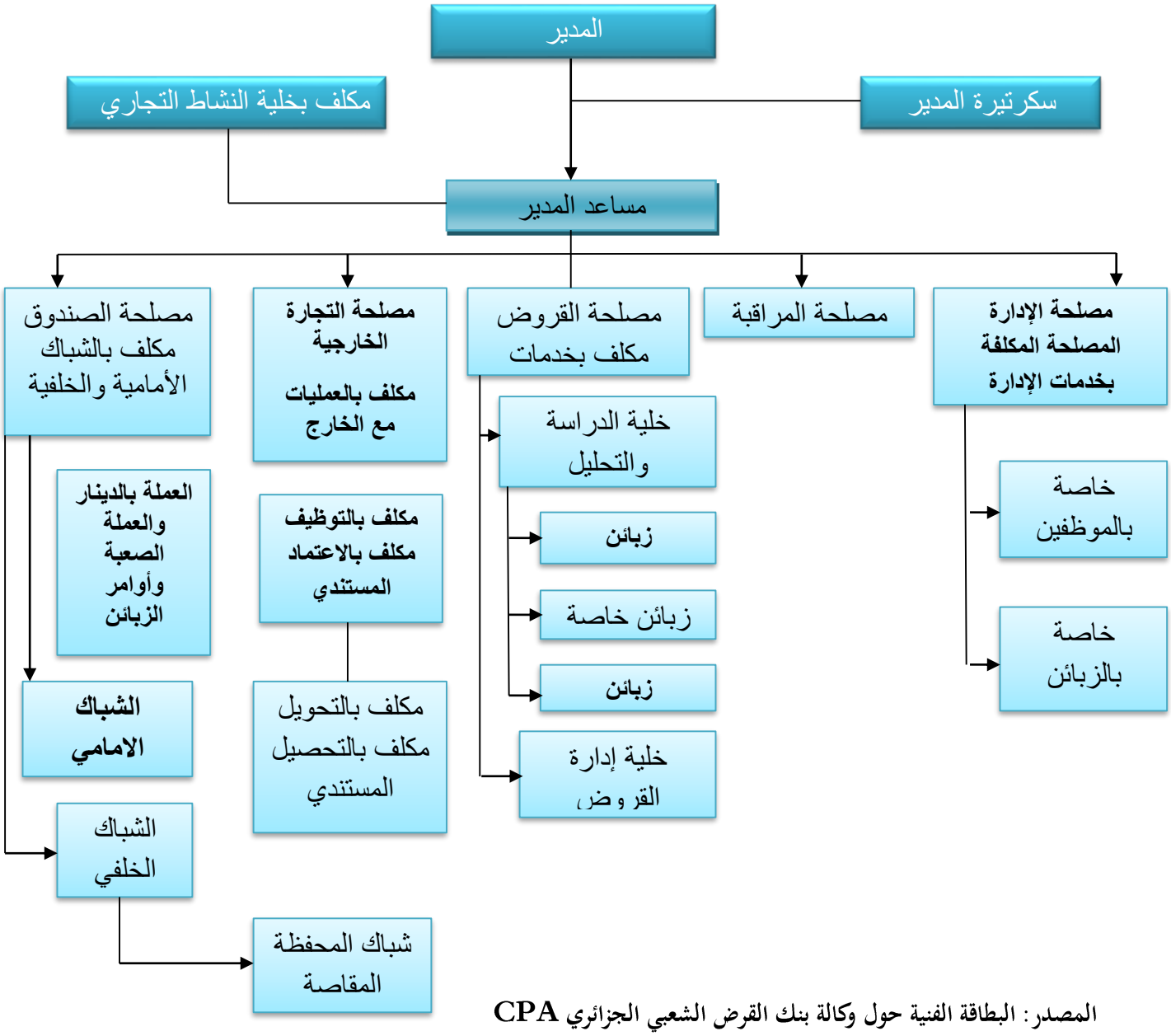

المصدر: البطاقة الفنية حول وكالة بنك القرض الشعبي الجزائري CPA

2-المصالح الموجودة بالوكالة :

تعمل الوكالة البنكية وفق ما يخططه البنك من سياسة عامة، وذلك في إطار تخفيف الأعباء وزيادة الموارد بالنسبة للبنك، كما يمكن اعتبار الوكالة مركز للدراسات لأن بموجب موقعها القريب من الزبائن يمكن بها إحصاء عدد ونوع الخدمات التي يطلبها المتعامل، وهذه الوظائف لا يمكن القيام بها إلا بتوفر مسؤولين ذوي كفاءة على مستوى الوكالة هم:

2-1: المدير:

يعتبر مدير للبنك المسؤول الأول عن التسيير ومراقبة مجمل النشاطات، يمارس السلطة النظامية على جميع الأشخاص، ويعتبر أيضا المسؤول الأول عن النتائج المحققة على مستوى وكالته ويتمتع بالصلاحيات التالية:

- ✓ **تمثيل الوكالة على المستوى المحلي، وتنسيق ومتابعة النشاط على مستوى الوكالة.**
- ✓ **تطبيق القواعد المنظمة لمجال نشاطه ومعرفة أحسن لمحيطه الاقتصادي وهذا من اجل جلب أكبر نسبة للزبائن والأموال والمشاريع.**
- ✓ **لتوجيه والمراقبة والتقرير في مجال الإقراض والخصم ومعالجة العمليات البنكية.**
- ✓ **سير الخزينة والتكوين المستمر للموظفين.**
- ✓ **التوقيع على ما يجب التوقيع عليه من وثائق والصكوك التي تكون لها المصداقية أمام المؤسسات المالية والإدارية والقضائية.**

2-2: نائب المدير:

تأتي مسؤولية نائب المدير مباشرة بعد المدير والذي يعمل من اجل نيابته في كل الأعمال في حالة غيابه ومساعدته على إتمام وظائفه.

2-3: سكرتيرة المدير:

تساعد المدير في المكالمات الهاتفية وتثبيت المواعيد واستقبال البريد وتسجله وتوزعه على مختلف مصالح البنك.

2-4: مسؤول المصلحة:

إن مسؤول المصلحة يعمل على مستوى تقني وتنفيذي وهو المسؤول الأول على نشاط مصلحته.

من أجل رفع فعالية الوكالة وتسهيل عملية تسييرها ثم تقسيمها إلى المصالح التالية:

- ✓ **مصلحة الإدارة.**
- ✓ **مصلحة المراقبة.**

- ✓ مصلحة الإقراض.
- ✓ المصلحة الخارجية.
- ✓ مصلحة الصندوق.

2-4-1: مصلحة الإدارة: وهي المصلحة التي تقوم أساسا بالموظفين والزبائن.

❖ **بالموظفين:**

- ✓ وضع ملفات خاصة بكل موظف بالبنك.
- ✓ التأمين على الموظفين.
- ✓ فاتورة الأجور أو وثيقة الأجور.
- ✓ إعطاء الوثائق اللازمة من اجل اخذ العطل سواء كانت مرضية أو غيرها.
- ✓ حل المشاكل المتعلقة بالموظف داخل البنك.
- ✓ التكلف بالعمال الجدد.

❖ **الخاص بالزبائن:**

- ✓ مراجعة الملفات الخاصة بالزبائن.
- ✓ فتح حسابات للزبائن على مختلف أنواعها.
- ✓ فتح حسابات خاصة: للتوفير، للسكن، للتجارة.... الخ
- ✓ وضع اليد على مال المدين.
- ✓ حجز الأموال في الحسابات.
- ✓ في حالة وجود ديون على صاحب الحسابات بعد الحصول على وثائق سواء كانت من عند البنك أي بنك آخر أو من عند المحكمة أو قابض الضرائب.... الخ
- ✓ في حالة وفاة صاحب الحساب يرسل للورثة وثيقة من اجل تقسيم ما وجد في الحساب بينهم.
- ✓ في حالة فقدان شيك، دفتر أو صك يمنع تسديد هذا الصك، وهذا بطلب من المدير ويكون موقع عليه.

- ✓ وضع وكالات خاصة لصاحب الحساب إن أراد ذلك.
- ✓ ولكن لم يبقى هذا الجزء من المصلحة أي الخاص بالزبائن تابع للمصلحة الإدارية وإنما أصبح تابع الى مصلحة الصندوق.

2-4-2: مصلحة المراقبة: تعمل مصلحة المراقبة على:

- ✓ تركيب وإرسال اليوميات المحاسبية بعد المراجعة.
- ✓ مراجعة العمليات المحققة من طرف كل المصالح.
- ✓ التأكد من أن العمليات المسجلة قد تم تحقيقها فعلا، وإنها لا تتعارض مع قانون البنك.
- ✓ التأكد من التوقيعات والتأشيرات للوثائق المحاسبية.
- ✓ المراقبة اليومية للحسابات المدينة.
- ✓ التأكد من تحويل الخزينة إلى المديرية العامة.
- ✓ التأكد من دفع الرسوم والضرائب منها (TVA).

2-4-3: مصلحة الاقراض: تعمل مصلحة الإقراض على ما يلي:

- ✓ فتح ملفات الإقراض ودراسة وتقدير أخطارها.
- ✓ تجديد نوع القروض والحظوظ المتاحة للإقراض.
- ✓ ضمان تحصيل الديون المتنازع في شأنها.
- ✓ إرسال الطلبات إلى بنك الجزائر، وإعلام الزبائن بالقرار النهائي (حالة القروض الكبيرة).
- ✓ استقبال الضمانات المقدمة من المستفيد من القرض.
- ✓ مساعدة الزبائن على اختيار الطرق المثلى لتمويل مشاريعهم.

2-4-4: المصلحة الخارجية: أهم وظائف هذه المصلحة ما يلي:

- فتح وتصفية ملفات التوظيف للاستيراد والتصدير.
- تسيير العقود ومنح الضمانات (للتصدير، القبول المؤقت).
- فتح ملفات الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي.

- التحويل والتحصيل الحر.
- متابعة وتغير تحويل العملة، أي عندما يرتفع وعندما ينزل.
- متابعة عملية تحويل العملة الصعبة، وتوطينها بالنسبة للأشخاص الذين يخرجون خارج الوطن.

2-4-5: مصلحة الصندوق: بالدينار أو بالعملة الصعبة وتنقسم إلى قسمين:

2-4-5-1: قسم الشباك ال أمامي:Front office وهو الذي يعمل على:

- استقبال الزبائن مباشرة وإعلامهم، وتحويل أموالهم.
- دفع المستحقات على أساس الشيكات أو دفاتر الادخار وتحصيل الإيداعات سواء بالعملة المحلية أو الصعبة.
- القيام بعمليات الصرف والتحويل.
- انجاز العمليات الخاصة بالوكالات الأخرى أو بالسندات الضمان.
- استقبال أوامر الزبائن.

2-4-5-2: قسم الشباك الخلفي Back office:

- فتح الحسابات والقيام بعمليات الترصيد.
- القيام بأعمال خاصة بالتحويل والتحصيل وسندات الخزينة.

*الشباك: وهو الذي يتم على مستواه معرفة المبلغ الموجود في الحساب والحصول على المبلغ المراد الحصول عليه وفقا لما هو في الحساب وهو نوعان:

- ✓ بالدينار الجزائري: الموظفين في المؤسسات العمومية والمالية وكذا التجار.
- ✓ بالعملة الصعبة: أصحاب المعاشات المعطاة لهم من الدولة التي كانوا يعملون بها.
- ✓ المحفظة: وتكون المعاملة في هذا الفرع بالأوراق فقط:
- ✓ الحصول على شيكات مصادق عليها.
- ✓ إعطاء شيكات لبنوك ومؤسسات مالية لإيداع مبالغتها في حساباتهم الخاصة.
- ✓ أمر بالتحويل.

- ✓ المقاصة: ويكون هذا بالحصول على شيكات لبنوك أخرى من زبائن البنك وتحويلها للبنك المركزي وعلى مستواه تحدث مقاصة المبلغ لحساب البنك وفي هذا الفرع كذلك تكون المعاملات فيها ورقية داخل البنك ومالية بين المركزي والبنوك.

المبحث الثاني: دراسة حالة تطبيقية (طلب قرض استغلال من طرف صيدلي)

المطلب الأول: شروط ومكونات ملف طلب قرض استغلال

في هذا المبحث سوف نتعرض لدراسة مثال تطبيقي على قرض استغلالي مقدم من طرف بنك CPA، من خلال دراسة مختلف المراحل والوثائق المطلوبة وكل ما يخص هذا النوع من القروض.

1- الوثائق المطلوبة:

إن تقديم القروض من قبل المؤسسات المصرفية تحظى بأهمية كبيرة من الناحية الاقتصادية وهذا من أجل المساهمة في التنمية الاقتصادية بالرغم من الأخطار التي يمكن أن تنجم من جراء تقديم هذه القروض. وسوف نتعرض بصورة واضحة لكيفية تقديم القرض والإجراءات المتخذة من طرف البنك (CPA) لتجنب الأخطار.

ولقد اقتربنا من CPA لدراسة حالة طلب قرض استغلالي مقدم من صاحبة المشروع من أجل إنشاء صيدلية وكان الملف المطلوب يتكون من الوثائق التالية:

أ- طلب القرض: Demande de crédit

في هذا الطلب يبين الزبون نوع القرض، مبلغ القرض، مدته ولا تتعدى سنة والهدف من القرض، في مثالنا هذا: القرض هو قرض استغلال بمبلغ 1000.000,00 دج

لغرض تمويل مخزون بضاعة لفتح صيدلية.

هذا الطلب عبارة عن وثيقة يكتبها الزبون وفي حالة قبوله يحضر بقية الوثائق المطلوبة.

ب- الوثائق الإدارية:

1. مقرر فتح الصيدلية.
2. مستخرج من السجل التجاري Registre de commerce.
3. شهادة عدم الخضوع للضريبة Extrait de rôle. تستخرج من المديرية العامة للضرائب ولا تتجاوز مدتها ثلاثة أشهر وتحمل ملاحظة- لا شيء-
4. La carte Fiscale.
5. شهادة الضمان الاجتماعي Attestation de mise à jour.
6. شهادة العمل Attestation de travaille.

ج- الوثائق التقنية: وتتمثل فيما يلي:

1- شهادة تثبيت الاختصاص في مجال معين في حالة وجودها.

2- بيان القانون التأسيسي للشركة في Le status حالة شركة وفي حالة شخص طبيعي L'identité كما هو الحال في مثالنا.

3- الضمانات الممكن تقديمها.

4- الخبرة حيث أنها تعوض الضمانات.

د- الوثائق المالية: وهي:

1- ميزانية الثلاث سنوات الأخيرة 2014.2015.2016

2- جدول النتائج.

المطلب الثاني: التحليل بواسطة المؤشرات المالية

1-عرض الميزانية المالية للميزانية الملخصة والمقلصة

جدول رقم (1) الميزانية المالية المقفلة لعناصر الأصول لسنة 2014

الأصول	ملاحظة	الأجمالي N	اهتلاك الرصيد N	صافي N	صافي N-1
أصول غير جارية					
فارق التقييم					
تثبيتات معنوية		351000	23400	327600	
تثبيتات عينية					
أراضي					
مباني					
تثبيتات عينية أخرى		3974489	1447005	2527484	
تثبيتات ممنوح أمتيازها					
تثبيتات جاري إنجازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضع معادلة					

مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها قروض وأصول مالي أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجوع الأصول غير جارية		4325489	1470405	2855084	
الأصول الجارية مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة زبائن مدينون آخرون الضرائب وما شابهها الحسابات الدائنة الأخرى الموجودات وما شابهها الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى		7148659 2013527	162497	6986163 2013527	615809 553296
الخزينة		69841356		69841356	609701
مجموع الأصول الجارية		79003542	162497	78841046	726611
المجموع العام للأصول		83329031	1632902	81696130	726611

جدول رقم (2) الميزانية المالية المقفلة لعناصر الخصوم لسنة 2014

الخصوم	ملاحظة	N	N-1
الأموال الخاصة			
رأس مال تم إصداره		24202836	18618648
رأس مال غير مستعان به			
علاوات واحتياطات مدمجة			
فوارق إعادة التقييم			
فارق المعادلة 1			
النتيجة الصافية (نتيجة صافية حصة المجمع)		13082649	11543325
النتيجة الصافية في سنة 2014			
رؤوس أموال أخرى /الترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة		37285485	30161973
حصة ذوي الأقلية			
المجموع			
الخصوم غير جارية			
قروض وديون مالية		1655095	
ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)			
ديون أخرى غير جارية			
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم غير جارية		1655095	
الخصوم الجارية			
موردون وحسابات ملحقة		31721033	35701828
ضرائب		4579660	157430

ديون أخرى		138034	90491
خزينة سلبية		6316821	6552147
مجموع الخصوم الجارية		42755549	42499196
مجموع عام للخصوم		81696129	72661170

جدول رقم (3) الميزانية المالية المقفلة لعناصر الأصول لسنتي 2015-2016

الأصول	ملاحظة	الأجمالي N	إهتلاك الرصيد N	صافي N	صافي N-1
أصول غير جارية					
فارق التقييم					
تثبيتات معنوية		351000	163800	187200	257400
تثبيتات عينية					
أراضي					
مباني					
تثبيتات عينية أخرى		4762489	2792689	1969800	2642642
تثبيتات ممنوح أمتيازها					
تثبيتات جاري إنجازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضع معادلة					
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها					
قروض وأصول مالي أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة على الأصل					

مجوع الأصول غير جارية		5113489	2956489	2157000	2900042
الأصول الجارية					
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ		10633132	162497	10470635	8951297
حسابات دائنة					
زبائن		4263272		4263272	8464603
مدينون آخرون					
الضرائب وما شابهها		2102		2102	
الحسابات الدائنة الأخرى					
الموجودات وما شابهها					
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى					
الخزينة		68238667			
مجموع الأصول الجارية		83137173			
المجموع العام للأصول		88250662			

جدول رقم (4) الميزانية المالية المقفلة لعناصر الخصوم لسنة 2015-2016

الخصوم	ملاحظة	N	N-1
الأموال الخاصة			
رأس مال تم إصداره		31899006	33502410
رأس مال غير مستعان به			
علاوات واحتياطات مدمجة			
فوارق إعادة التقييم			
فارق المعادلة 1			

النتيجة الصافية (نتيجة صافية حصة المجمع)		6718735	8555924
النتيجة الصافية في سنة 2014			
رؤوس أموال أخرى /الترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة		42058334	38617742
حصة ذوي الأقلية			
المجموع			
الخصوم غير جارية			
قروض وديون مالية		648670	1131754
ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)			
ديون أخرى غير جارية			
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم غير جارية		648670	1131754
الخصوم الجارية			
موردون وحسابات ملحقة		32817753	34680660
ضرائب		8936041	4531087
ديون أخرى		82739	145653
خزينة سلبية		4028731	4124926
مجموع الخصوم الجارية		45865264	43482326
مجموع عام للخصوم		85131676	86672414

جدول رقم (5) الميزانية المالية المختصرة لعناصر الأصول

	المبالغ		
الأصول	2014	2015	2016
الأصول الثابتة	2855084	2900042	2157000
قيم الاستغلال	6986163	8951297	10470635

قيم المحققة	2013527	8263272	4265374
قيم جاهزة	69841356	66356472	68238667
المجموع	81696129	86672414	85131676

التعليق : نلاحظ بصفة عامة الأصول الثابتة في تزايد وقيم الاستغلال في تزايد أما بالنسبة للقيم الجاهزة نلاحظ تناقص في سنة 2015 وتزايد في سنة 2016 .

جدول رقم (6) الميزانية المالية المختصرة لعناصر الخصوم

	المبالغ		
الخصوم	2014	2015	2016
الأموال الخاصة	37285485	42058334	38617742
ديون طويلة الأجل	1655095	1131754	648670
ديون قصيرة الأجل	42755549	43482326	45865264
المجموع	81696129	86672414	85131676

التعليق: نلاحظ بشكل عام أن الديون الطويلة في تناقص عبر السنوات الثلاث وأن الديون قصيرة الجل في تزايد عبر السنوات الثلاث.

جدول رقم (7) الميزانية المالية المقلصة لعناصر الأصول.

	المبالغ		
الأصول	2014	2015	2016
الأصول الثابتة	2855048	2900042	2157000
الأصول المتداولة	78841046	83772372	82974676
مجموع الأصول	81696130	86672414	85131676

التعليق: نلاحظ بشكل عام تزايد في الأصول الثابتة خلال السنوات 2014 و2015 وتناقص في سنة 2016 وتزايد في الأصول المتداولة في سنة 2014 و2015 وتناقص في سنة 2016.

جدول رقم (8) الميزانية المالية المقلصة لعناصر الخصوم.

الخصوم	المبالغ		
	2014	2015	2016
الأموال الدائمة	38940580	43190088	39266412
الديون القصيرة الأجل	42755549	43482326	45865264
مجموع الخصوم	81696129	86672414	85131676

التعليق: نلاحظ بشكل عام أن الأموال الدائمة في تزايد خلال سنة 2015 وفي السنتين 2014 و2016 متناقصة.

2- التحليل بواسطة المؤشرات المالية

سنتطرق في مطلبنا هذا إلى مؤشرات التوازن المالي:

رأس مال العامل، رأس مال العامل الخاص، رأس مال العامل الأجمال، رأس مال العامل الأجنبي، احتياجات رأس مال العامل والخزينة الصافية.

1-رأس مال العاملFRNG : ويحسب وفق العلاقة:

رأس مال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

جدول رقم (9) حساب رأس مال العامل (الوحدة د ج)

	2014	2015	2016
الأموال الدائمة	38940580	43190088	39266412
الأصول الثابتة	2855084	2900042	2157000
رأس مال العامل	36085496	40290046	37109412

الأموال الدائمة تتمثل في الأموال الخاصة والديون الطويلة الأجل

التعليق: رأس مال العامل موجب خلال السنوات الثلاثة وهذا يدل على أن الصيدلية في وضع سليم وهو ما يعني أن الصيدلية تملك هامش أمان يمكنها من مواجهة حوادث دورة الاستغلال وأن الصيدلية تقدر على تمويل استثماراتها وباقي احتياجاتها المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة

خلاصة الفصل الثاني

سمحت لنا الدراسة التطبيقية التي اجرينها حول دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التعرف على واقع الميداني للعلاقة التمويلية بين البنك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تناولنا الهيكل التنظيمي بالإضافة الى تقديم عام حول البنك، والوقوف على الإجراءات العملية المتبعة من طرف البنك أثناء اتخاذه لقرار منح التمويل، كما تعرفنا على الميزانية التي تم اعدادها .

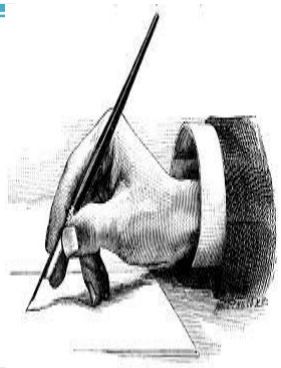

الخـــاتمـــة

الخاتمة

من خلال دراستنا وتعمقنا لهذا الموضوع توصلنا الى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في وقتنا الراهن تمثل أحد أسس التنمية في الاقتصاديات الحديثة، من حيث الإنتاج والتشغيل والابتكار، لذي تتجه الكثير من الدول وصفا الجزائر الى الاهتمام بهذه المؤسسات باعتبارها النموذج الأمثل لمعالجة مشكل البطالة

أولاً: اختيار الفرضيات

01- قبول الفرضية الأولى: والتي نصت على ان تساهم البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

02- قبول الفرضية الثانية: والتي نصت على ان البنوك التجاري هي السبب الرئيسي في الرفع من اجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا: نتائج الدراسة

تم التوصل إلى النتائج التالية:

- **يربط التمويل المصرفي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالبنوك التجارية عندما يكون بحاجة الى موارد إضافية لزيادة مواردها الخاصة، حيث تقوم هذه البنوك بتوفير القروض الاستثمار والاستغلال.**
- **تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أساس الاقتصادي نظرا لمساهمتها الكبيرة في زيادة النمو الاقتصادية، وهذا راجع الى الخصائص التي تتميز بها وقدرتها على التطوير.**

❖ **ثالثا: توصيات البحث**

من خلال دراستنا لموضوع البحث والنتائج المتواصل اليها يمكن تقديم التوصيات والاقتراحات التالية:

- **ضرورة مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أثناء ممارسة نشاطها.**
- **تقديم امتيازات تحفيزية لصالح المؤسسات قصد تشجيع نشاطها وتقدمها.**
- **تعزيز موقع ومكانة المؤسسات الصغرة والمتوسطة في سلم الاقتصاد الوطني وتشجيعها وتزويدها بالخدمات والتخصصات بما يبرهن على أهمية موقعها في مجمل الاهتمامات الاقتصادية الشاملة.**

- يجب توفير التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة واتباع أساليب جديدة تتناسب مع هذا التنوع من المؤسسات.

رابعا: أفاق الدراسة:

وفي الأخير أتمنى أني قد وفقت في انجاز هذا البحث، كما أنا توفقي عند هذا الحد يعني تمام الدراسة في هذا المجال، بل العكس من ذلك فهو يمثل انطلاقة لبحوث أخرى مستقبلية أكثر عمقا ونفعا وبناءا عليه نقترح المواضيع التالية:

- دور البنوك في مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو التأهيل.
- تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل والقضاء على البطالة.

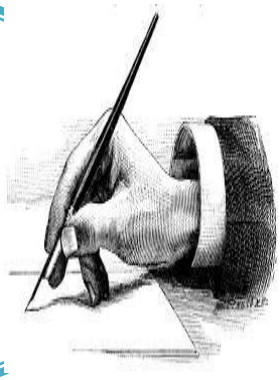

قائمـــة المراجـع

أولا: الكتب

1- اسماعيل ابراهيم عبد الباقي، ادارة البنوك التجارية، ط1، دار غيداء للنشر التوزيع، الاردن، 2015.

2- اياد منصور حسن، ادارة العمليات البنية والنقدية، دار ابن النفيس للنشر والتوزيع، عمان.

3- سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، الاردن، عمان، 2009.

4- عبد الغفور عبد السلام، رياض الحلبي، حازم شحادة، ادارة المشروعات الصغيرة، ط1، دار صغاء للنشر والتوزيع، عماذ الاردن، 2001.

5- عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2002-2003.

6- محمد عبد الفتاح الصيرفي، ادارة البنوك، ط1، دار لمناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

ثانيا: لأطروحات والرسائل الجامعية

1. قد حنان، دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية، مذكرة ضمن تخرج لاستكمال متطلبات شهادة الماستر الأكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016-2017.
2. لهلول عب المجيد مراد، مداح هشام، معايير منح القروض الاستغلال في البنوك التجارية، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلو الاقتصادية، جامعة يحي فارس، 2021-2022.
3. طلعي عماد، دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، محاسبة ومالية، جامعة محمد بوضياف، 2022-2023.
4. تركي نجيب، دور البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، 2012..
5. نسيبة حسيني، رأس المال المخاطر كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ضمن متطلبات نيل درجة الماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة العربي بن ميدي، 2013-012
6. طلحي عماد، دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ضمن متطلبات يل شهادة الماستر، قسم محاسبة ومالية، جامعة محمد بوضياف، 2022-2023.

7. خيفسي محمد عبد الناصر، مالك سعي، مساهمة البنوك التجارية في تمويل المؤسسات. الصغيرة والمتوسطة، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد دراية، 2018-2019.

قائمـــة الملاحق

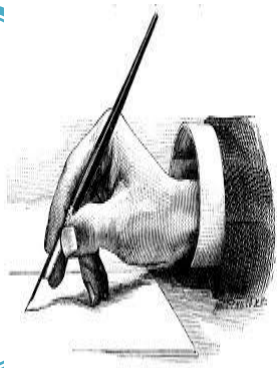

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم :العلوم الاقتصادية

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

رقم: ...../2024

المسيلة في:.....

إلى السيد: مدير بنك القرض الشعبي الجزائري

الموضوع: طلب مساعدة الطلبة على إجراء التربص الميداني.

سيدي المحترم، تحية طيبة و بعد...

في إطار انفتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي والإداري، ومن أجل مساعدة الطلبة في إعداد مذكرات التخرج ، التي تدخل ضمن متطلبات نيل **شهادة الماستر** في شعبة: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تخصص :اقتصاد نقدي وبنكي

فإنه يشرفنا أن نطلب من سيادتكم مساعدة الطلبة المذكورين في الجدول أدناه، على إجراء تربصهم الميداني بمؤسستكم.

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الطلبة:

الرقم	الاسم واللقب	رقم بطاقة الطالب	رقم ب.ت.و/ ر .س	الإمضاء
01	عوينة أسواق	119935070816	11998 00995 0299300008	
02				

عنوان المذكرة: دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المشرف(الاسم و اللقب و الإمضاء)	هيئة التربص (الإمضاء والختم)	رئيس القسم(الإمضاء والختم)
د. زينب ناجم		

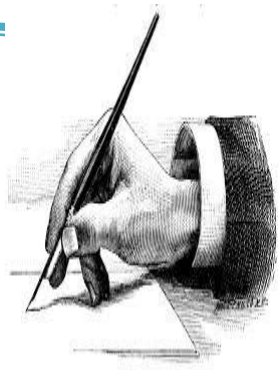

ملخص الدراسة

الملخص

تناولنا هذه الدراسة البنوك التجارية ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال عرض مختلف البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

حيث شملت هذه الدراسة الإطار النظري لهذه الدراسة الذي تناولنا فيه ماهية البنوك التجارية وعلاقتها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما الجانب التطبيقي فكان عبارة عن دراسة ميدانية للقرض الشعبي الجزائري وكالة المسيلة CPA

الكلمات المفتاحية: البنوك التجارية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التمويل، القرض الشعبي الجزائري وكالة المسيلة CPA

.

Study summary:

This study dealt with commercial banks and their role in financing small and medium enterprises through the presentation of various commercial banks in financing small and medium enterprises.

Where this study included the theoretical framework of this study, in which we dealt with the nature of commercial banks and their relationship with small and medium enterprises, while the applied side was a field study of the Algerian People's Loan and the CPA

Keywords: Commercial banks, SMEs, Finance, Algerian People's Loan CPA